بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ لقمان (٤).

إن البحث في هذه الآية المباركة من سورة لقمان يقع في عدة بحوث:

البحث الأول: في ضرورة الإيمان بالمعاد.

حيث إن الآية المباركة جعلت محور المحسنين إيمانهم بالمعاد فقالت: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ والبحث يستند إلى عدة منطلقات من خلالها تتبين ضرورة الإيمان بالمعاد:

المنطلق الأول: المنطلق القرآني.

وبيانه من خلال قوله عز وجل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ المؤمنون (١١٥).

وتوضيح ذلك: أن هناك تلازماً بين أصل التوحيد وأصل المعاد، والتلازم بينهما في نكتة الثبوت بمعنى أن النكتة التي على أساسها ثبت أصل التوحيد يثبت بها أيضاً أصل الإيمان بالمعاد، بمعنى: أنه لولا الإيمان بوجود إله حكيم لكان الوجود كله لغواً؛ لأن الوجود الذي يحدث صدفةً وبدون خالق حكيم فلا محالة يكون هذا الوجود عبثاً؛ لأنه لم يصدر من فاعل مختار له غاية من هذا الخلق تكشف عن حكمته، فلولا وجود ذلك لكان وجود الحياة وسائر أنحاء الوجود لغواً وعبثاً، وحيث إن الوجود الذي نحيا فيه ليس عبثاً لأنه قائم على نظام دقيق للغاية، قال تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء (٢٢).

فينكشف لنا من النظام الدقيق الذي تسير عليه حركة الوجود أن هناك خالقاً، وإذا ثبت لنا أن هناك خالقاً حكيماً فمقتضى حكمته تبارك وتعالى أن يوصل هذا الوجود إلى الغاية التي من أجله خُلق، وهو أن

يوصله إلى الكمال الذي خلق لأجله كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ النجم (٤٢)، بمعنى أنه سوف يأتي يوم يصل فيه الوجود والحياة إلى الكمال اللائق بها، ولولا وجود ذلك اليوم لكان خلق الوجود عبثاً.

والحاصل أن الأصلين- وهما أصل التوحيد وأصل المعاد - يرجعان إلى نكتة واحدة، وهي أنه لولا الإيمان بهذين الأصلين لكان وجود الحياة لغواً وعبثاً، فلولا الإيمان بوجود خالق حكيم كانت الحياة لغواً وعبثاً، ولولا وجود يوم تصل به هذه الحياة إلى الكمال الذي خُلقت من أجله لكان أيضاً وجود الحياة لغواً وعبثاً، مما يعني أنه لا تفكيك في الإيمان والاعتقاد بين الأصل الأول والأصل الأخير، فلذلك أشارت الآية القرآنية إلى المبدأ والمعاد فقالت: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ وهذا إشارة إلى المبدأ، ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ وهذا إشارة إلى المنتهى.

المنطلق الثاني: المنطلق الكلامي.

وهو الذي يطرحه علماء الكلام – وهو منطلق قرآني أيضاً كما هو منطلق كلامي – وهو مستفاد من قوله عز وجل: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ الأنعام (٥٤).

وظاهر الآية القرآنية أن مقتضى رحمته وجود يوم القيامة، وأنه لولا وجود يوم القيامة لم يكن للرحمة الإلهية مصداق. وبيان هذا المعنى يعتمد على عنصرين:

العنصر الأول: قد اشتهر في كلمات علمائنا أن الأصل الثاني من أصول الدين هو أصل العدل، والحال بأن أصل العدل يرجع إلى أصل آخر ألا وهو الكمال، وبيان ذلك:

إن مقتضى وحدانية الباري تبارك وتعالى في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله أنه الكمال المطلق، فإن من كان واحداً في ذاته وصفاته وأفعاله فمقتضى هذه الوحدانية المطلقة أنه الكمال المطلق، ومقتضى كونه الكمال المطلق عدله؛ لأن العدل صورة من صور الكمال، وعليه فالأصل المتفرع على أصل التوحيد هو أصل الكمال، فإن مقتضى وحدانيته كماله، ومقتضى كماله عدله، ومقتضى كماله أيضاً رحمته، ومقتضى عدله ورحمته وجود يوم المعاد.

العنصر الثاني: إن الغالب من المخلوقين يعيش في هذه الحياة محروماً من مال ومن نعمة معينة، بل قد يعيش مضطهداً مظلوماً، فلولا وجود يومٍ يُعوض فيه من عاش النقص بكمالٍ يعوضه عن حرمانه لكان

وجود هذا المحروم أو المقهور أو المظلوم في هذه الحياة الدنيا منافياً مع الرحمة، ولذلك كان مقتضى الرحمة أن هناك يوم تعويض للمحروم عن حرمانه وللمظلوم عن مظلوميته

وللمقهور عن قهره، ولذلك قال تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الأنعام (١٢)، وقال في آية أخرى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصّلت (٤٦).

المنطلق الثالث: المنطلق الأصولي.

إن علم الأصول لا يختص ببيان الضوابط الكلية لاستنباط الحكم الشرعي الكلي عن أدلته التفصيلية، بل يتكفل أيضاً بطرح نكات وأدلة تثبت المعتقدات الإيمانية، ولذلك نقول: لعلم الأصول دور في إثبات أصل المعاد وذلك من خلال بيانين نذكرهما:

البيان الأول: وهو يعتمد على أمرين:

الأمر الأول: إن الإنسان بالوجدان فاعل مختار هادف تصدر عنه أفعاله عن إرادة وهدف وتخطيط، ومقتضى كونه فاعلاً مختاراً هادفاً أن يُخطط لمصالحه الفردية التي بها كمال وجوده المادي

وكمال وجوده الاجتماعي، وحيث إن الساحة الدنيوية الاجتماعية هي ساحة الصراع بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وطبيعة الإنسان أنه ينحو نحو مصالحه الفردية على حساب المصالح الاجتماعية العامة فلابد من وجود معادلة يُضمنُ فيها التوفيق والانسجام بين المصالح الفردية والمصالح العامة، ويُضمنُ بها تضحية الانسان بمصالحه الفردية لحساب المصالح العامة، وهذا ما يُعبر عنه بالمعادلة التي تضمن استقرارا النظام.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ البقرة (٢٠٤) وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ البقرة (٢٠٥) بمعنى أنه دائماً يُخطط لمصالحه الفردية على حساب المصالح العامة.

ولذا نقول: إننا نحتاج إلى معادلة من شأنها التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وهذه المعادلة من شأنها أن تجعل سير الإنسان في هذه الحياة على وفق نظام يجعله يقدم المصالح العامة على مصالحه الفردية.

الأمر الثاني: إن المعادلة الفكرية الوحيدة التي تضمن استقرار وتقديم المصالح العامة على المصالح الفردية هي معادلة الإيمان بيوم الميعاد؛ فإن الإيمان بيوم الميعاد يعني الإيمان بيوم التعويض، فمهما بذل الإنسان من تضحيات قد قدّم فيها المصالح العامة على مصلحته الفردية فإن لتضحياته عوضاً جزيلاً في يوم المعاد.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ الزمر (١٠).

وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ التوبة (١١١).

وقال تبارك وتعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ الإسراء (١٨) ثم قال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ الإسراء (١٩).

البيان الثاني: وهذا البيان يعتمد على أمرين أيضا:

الأمر الأول: ذكر علماء الأصول أن الحكم التكليفي لو لم يكن مستبطناً للوعيد بالعقوبة والوعد بالمثوبة لم يكن محركاً وفاعلاً، فإن المشرع جل وعلا عندما وضع لائحة التشريع التي تضم الآلاف من الأحكام التكليفية من الوجوب والحرمة والكراهة والاستحباب وضع لها عنصراً جزائياً، ولولا تضمنها لعنصر جزائي – وهو الوعيد بالعقوبة أو الوعد بالمثوبة – لم تكن هذه الأحكام التكليفية ذات محركية وباعثية نحو العمل، وإذا فقدت الأحكام التكليفية عنصر المحركية نحو العمل لزم من ذلك نقض الغرض، ونقض الغرض قبيح، فإن الغرض من وضع هذه اللائحة التشريعية المشتملة على الأحكام التكليفية المتنوعة هو تحريك الإنسان وبعثه نحو امتثال التكاليف وصون المصالح وتدارك المفاسد، فلو لم تكن هذه الأحكام متضمنة للفاعلية والمحركية المترتبة على الوعد والوعيد لانتقض الغرض من جعل هذه اللائحة التكليفية بأكملها.

الأمر الثاني: إن من يمتثل الأحكام التكليفية بهدف استحقاق الله لذلك من دون أن يلتفت إلى وعده ووعيده – وهو ما يعبر عنه بحق الطاعة – أو يمتثل الأحكام التكليفية بهدف شكر المنعم إنما هم صفوة من

الناس، وإلا فالغالبية من الناس لا تتحرك نحو امتثال الأحكام التكليفية إلا من خلال العنصر الجزائي المستبطن فيها ألا وهو الوعد والوعيد، ما عدا الصفوة من الناس كما عبر أمير المؤمنين علي عليه السلام: (ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعا في جنتك ولكن وجدتك أهلا للعبادة فعبدتك)[١]

والحمد لله رب العالمين

[١](بحار الأنوار ج٤١ ص١٤